الدور الليبي الجزائري لقوى الجوار العربي اتجاه العمق الجيوسياسي التونسي

د. فوزي سالم سعد المرناقي - قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد العجيلات - جامعة الزاوية

The Libyan-Algerian Role of Neighboring Arab Powers in the Deepness Tunisia's Geopolitical

Dr. Fawzi Salem Saad Almurnaqi
Department of Political Science, Faculty of Economics, Ajilat
University of Zawiya

Research Summary:

Tunisia's strategic geographical location is a cornerstone for the rest of North Africa, as it is the northern gateway to the south and the only land crossing for the vast energy resources between the continents of Africa and Europe. Therefore, the two powerful neighbors view security stability in Tunisia as a prerequisite for their regional security. Numerous border and regional security agreements have been established, in addition to continuous monitoring of Tunisian foreign policy orientations and its diplomatic relations with major powers. Neighboring countries view every decision taken by Tunisia as directly related to their national and regional security, given Tunisia's astronomical geographical location, which falls within the strategies of international powers in the Mediterranean and North Africa. This explains the active and influential roles of neighboring Arab countries in Tunisian national policy, which may amount to interference in the country's internal affairs, especially since these neighboring countries possess vast energy resources, the size of Algeria and Libya, and are considered and are the focus of international powers. Therefore, the events of 2011 represented a sharp turning point. Tunisia's relations with neighboring countries, reflecting the tension in relations at times, have always been about trying to please Algeria and make it feel its new political orientations, which indicates the important roles for Algeria in shaping the recent political scene in Tunisia through diplomatic mediation between political parties, in addition to material support through grants and loans. The Algerian-Tunisian political behavior was nothing but confirmation of Tunisia's geopolitical importance in the heart of international balances, especially in the Mediterranean Basin region. As

for the Libyan state, which was considered a vital economic area for Tunisia.After the revolution, the armed conflicts in Libya became a real security threat to neighboring countries, which had economic and political repercussions on relations between the two countries, which greatly affected the Tunisian economy and negatively affected successive Tunisian governments, so they began to encounter this decline and try to find other economic ways and search for an alternative.

الملخص:

يعدّ الموقع الجغرافي الاستراتيجي للدولة التونسية حجر الزاوية بالنسبة لبقية دول شمال إفريقيا، باعتبارها بوابة الشمال نحو الجنوب والمعبر الترابي الوحيد لمرور الموارد الطاقية الضخمة، بين قارتي إفريقيا وأوروبا، لذلك ترى الجارتين القويتين أن الاستقرار الأمني في تونس، هو شرط لأمنها الإقليمي، فتم إنشاء العديد من الاتفاقيات الأمنية الحدودية منها والإقليمية، بالإضافة إلى المراقبة المستمرة لتوجهات سياسة الخارجية التونسية وعلاقاتها الدبلوماسية مع القوى العظمى، حيث ترى دول الجوار أن كل قرار تتخذه تونس هو في علاقة مباشرة بأمنها القطري والإقليمي، نظرا للموقع الجغرافي الفلكي لتونس والذي يندرج ضمن استراتيجيات القوى الدولية في منطقة المتوسط وشمال إفريقيا، وهو ما يفسر الأدوار الفاعلة والمؤثرة لدول الجوار العربي في السياسة الوطنية التونسية الذي قد يصل إلى حد التدخل في الشأن الداخلي للدولة خاصة إذ كانت هذه الدول المجاورة تتمتع بموارد طاقية ضخمة بحجم الجزائر وليبيا، ومحط أنظار القوى الدولية، لذلك مثلت أحداث 2011م منعطف حاد الزاوية لتونس في علاقتها بدول الجوار، عكس توتر العلاقات في بعض الأحيان، فكانت تونس تحاول دائما إرضاء الجزائر وإشعارها بتوجهاتها السياسية الجديدة، وهو ما يشير إلى الأدوار الهامة بالنسبة للجزائر في تشكيل المشهد السياسي الأخير في تونس من خلال الوساطة الدبلوماسية بين الأحزاب السياسية إلى جانب الدعم المادي من خلال الهبات والقروض، فالسلوك السياسي الجائر التونسي لم يكن إلا تأكيدا على الأهمية الجيوسياسية لتونس في قلب التوازنات الدولية خاصة في منطقة حوض المتوسط، أما بالنسبة للدولة الليبية التي كانت تعد مجال اقتصادي حيوي لتونس، فإنها بعد الثورة أصبحت النزاعات المسلحة في ليبيا تشكل عنصر تهديد أمني حقيقي لدول الجوار، فكانت له تداعيات اقتصادية وسياسية على العلاقات بين البلدين وهو ما أثر بشكل كبير على الاقتصاد التونسي، واثر سلباً على الحكومات التونسية المتتالية، فأصبحت تلافي هذا التراجع وإجاد سبل اقتصادية أخرى، والبحث عن البديل.

المقدمة:

لقد شهدت الدولة التونسية في 2011م حراكا شعبيا اهتز على أثره أركان النظام السياسي الذي كان ثابتاً لمدة 23 سنة، ليتحول في فترة قصيرة من الزمن الماضي، من شأن سياسي داخلي إلى شأن سياسي دولي، ومن ثورة شعب على نظام استبدادي قائم إلى ظاهرة دولية أشعت على باقي النظُم العربية لتُلحقها برَّكب النظُم الديمقراطية، حتى أن البعض اعتبرها موجة رابعة لتحول نحو الديمقراطية، وهو ما أحدث جدلاً سياسياً وإعلاماً مأهولاً على الصعيد الوطني والدولي، فأصبح هذا الحراك السياسي المحلي مجالاً خصباً للدراسة والبحث على المستوى العربي والدولي، وذلك في محاولة لتفسير هذه الظاهرة ودراسة العوامل المتسببة وتكييفها مع التكييف الأمثل مع النظريات السياسية والقانونية، وهو ما يستدعي تحديد الاتجاهات في تحولات البيئة الدولية وتكييفها مع هذه ألمتغيرات، نظرياً يعرف التغيير السياسي بأنه التحولات التي تتعرض لها البُنى السياسية وتؤثر بشكل مباشر في توزيع السلطة."

وينبع اهتمامنا في هذا البحث بالتغير السياسي والانتقال الديمقراطي في دولة تونس من منطلق إلقاء الضوء على الأدوار التي لعبتها القوى الخارجية في مراحل حياتها السياسية، وذلك بالتعريج على أداور القوى العربية المجاورة لتونس من خلال النموذج الليبي والجزائري، والقوى الإقليمية، وكيف ألقت هذه القوى بظلالها على السياسة الوطنية التونسية في ظل النظام القديم وكيف أشرفت على المشهد السياسي الجديد، وهذا ما يعكس علاقة التأثير السياسي المباشر بين دول هذه المنطقة فكل تغير في المشهد السياسي لدولة ما من شأنه أن يؤثر على المصالح الاقتصادية لبقية الدول ويحدث قلق أمني في المنطقة، ونظراً للأهمية الدولة التونسية بالنسبة لبقية دول الجوار فقد مثل الحراك الشعبي وتغير الفاعليين السياسيين نقلة نوعية في تاريخ السياسة التونسية وفي تاريخ علاقتها بالقوى الخارجية.

مشكلة البحث:

لقد رصد التاريخ السياسي أن كل القوى العالمية تسعى من خلال اكتساب وتكريس القوة، التي تمتلكها إلى لعب أدوار عالمية والتأثير في المشهد السياسي الدولي بما يتماشى مع مصالحها وإستراتيجياتها القومية، وذلك باعتماد آليات ومناهج سياسية قد تتخذ أشكال متعددة لخدمة هدف واحد، ومتمثلة في سياسات الدعم والمساندة، والشراكة في شكلها السلمي وقطع العلاقات، والحرب أحياناً في شكلها القمعي،

فالعلاقات الدولية يلخصها ونستون تشرشل في مقولته الشهيرة: "في السياسة ليس هناك عدو دائم أو صديق دائم هناك مصالح دائمة" وتتمحور مشكلة البحث في التالي:

سؤال البحث :

ماهي طبيعة القوى الخارجية والعمق الجيوستراتجي لموقع تونس، وما علاقة الدور الليبي الجزائري في المشهد السياسي للدولة التونسية ؟

هدف البحث :

الهدف هو معرفة طبيعة القوى الخارجية والعمق الجيوستراتجي لموقع تونس، وما علاقة الدور الليبي الجزائري في المشهد السياسي للدولة التونسية .

-أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال التطرق إلى الأهمية الجيوستراتيجية للدولة التونسية بالنسبة للقوى الخارجية، الذي سيؤدي بالضرورة إلى تشكيل فهم أفضل وأكثر تطوراً لطبيعة التفاعلات الجديدة في العلاقات الدولية ومدى تأثيرها على السياسة الوطنية التونسية، والدور الذي يمكن أن تلعبه القوى الكبرى الدولية والإقليمية في العالم من خلال هذه التفاعلات استناداً إلى ما تمتلكه من نفوذ وسلطة على مناطق قد تكون بعيدة عنها نسبيا، فالأهداف المراد تحقيقه من هذا البحث التأكيد على الأهمية الاستراتيجية التي تحض بها الدولة التونسية في محيطها الإقليمي والدولي.

لهذا تتضح أهداف دراسة البحث من خلال إعادة التطرق إلى المجال الحيوي بالنسبة للدولة التونسية وموقعها الإستراتيجي في منطقة شمال افريقيا وإقليم المتوسط الذي يجعل منها منطقة تنافس دولي على النفوذ. لذلك فإن استغلال تنافس الدولي في المنطقة بالنسبة لتونس سوف يمكنها إنشاء سياسات خارجية تخدم المصالح التونسية وليس العكس.

المصطلحات:

لابد من تحديد المفاهيم الاساسية للبحث: الدور (1)، القوى الخارجية (2)، السياسة الوطنية التونسية (3).

1-**الدور**: هو مفهوم متغير وديناميكي بطبعه فحسب كل مجال دور ما، فحتى عل مستوى قواميس اللغة العربية فإنها لا تقدم تعاريف شافية لهذا المصطلح، والدور لغة يعني مهمة ووظيفة يقال قام بدور أو لعب دوراً أي شارك بنصيب كبير، ويحظى هذا

المصطلح باهتمام كبير من قبل علماء الاجتماع الغربيين في إطار "نظرية الدور" والتي اختصت بالتحديد في دراسة وتحليل السلوك السياسي الخارجي للدولة من أجل تفسير سبب الاختلاف في السلوكيات الخارجية للدول رغم التشابه في بعض الأحيان في مصادر القوة. وقد أخذ مفهوم الدور من المنظور السياسي أبعاداً مختلفة بين الدور الوطني والسياسي الخارجي والدولي، فالدور الوطني يشمل أنماط السلوك ومجموعة المواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل صنع القرار، واصفاً أنواع الأعمال التي تؤدى ضمن كل موقف، والدور السياسي الخارجي يرتبط بالسلوك السياسي الخارجي للدولة وينصرف إلى الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، ونظرا للنجاح الذي حققته هذه النظرية، حاول الباحثين الاستعانة بها في دراسة الظواهر السياسية ونقلها إلى مجال السياسة لدراسة دور الدولة كفاعل ضمن مجموعة من الفواعل الأخرى على اعتبار أن الدول تعبر عن إرادتها ضمن سلوك سياسي خارجي. وعليه يمكن القول أن الدور ليس مجرد قرار أو سلوك أو هدف، بل يعبر عن مجموعة من وظائف محورية تقوم بها الدولة في فترة زمنية معينة، وهذا يتطلب منها مراعاة ثلاثة جوانب رئيسية وهي تحديد مركزها في العلاقات الدولية ورسم مجال حركتها بدقة، وهذا انطلاقا من توصيفها لنفسها ضمن أي خانة من الدول تنتمي "عظمى، كبرى، إقليمية، صغرى" ومنه يتحدد توجهها هل إقليمي أو عالمي؟

2- **القوى الخارجيـــة**: والمقصود بالقوى الخارجية، كل الضغوطات النابعة من خارج بيئة النظام السياسي سواء كان إقليميا أو دوليا، والتي يمكن أن تكون دولاً، أو أحلافاً، أو منظمات إقليمية أو دولية أو وكلاء حرب يكونون فاعلين على مستوى أقل من مستوى الدول، والتي تلعب دوراً بارزاً في تدعيم أو تثبيت أو إفشال أو إنجاح مسار التحول السياسي، وذلك وفقا لمصالحها الاقتصادية والسياسية والجيواستراتجية، ولا شك أن دخول هذه القوى على خط التحولات السياسية سيكون مؤثرا وأحيانا حاسما، لأنها تمتلك النصيب الأكبر من خيوط اللعبة، فقد تترك هذه القوى الخارجية أثرا على مستوى السياسات الداخلية للدول التي تمارس فيها التأثير، وقد تختلف صور التأثير التي تمارسه القوى الخارجية مثل: الوعد بقديم مساعدات خارجية، أعمال دعاية، استظهار القوة الخارجية، استعمال حق الفيتو في مجلس الأمن، مقاطعة مؤتمر، تقديم إنذار في وثيقة دبلوماسية، دعم حركة تحرر، مقاطعة منتوجات دولة ما، فرض عقوبات اقتصادية قطع العلاقات تقديم المعونات العسكرية والمالية أو إعلان

الحرب ، وتتجه حركة هذه القوى إما باتجاه المنح أو الحرمان، لذلك فإن القوة باعتبارها نعت للدول مفهوم مألوف جدا في الأوضاع التقليدية للعلاقات الدولية .

3- **السياسة الوطنية**: تعتبر السياسة لغة جاء في لسان العرب لابن منظور أن السياسة مصدر من الفعل ساس، وقال ابن حجر: يسوس الشيء أي يتعهده بما يصلحه، والسياسة فعل السائس الذي يسوس الرعية أي يأمره، وجاء في الحديث النبوي الشريف "كان بنو اسرائيل يسوسهم أنبياؤهم" أي يتولون أمورهم كما يفعل الولاة بالرعية، وبشكل عام يمكن القول إن السياسة في اللغة العربية تشير على معنى الرئاسة والقيادة والذكاء والفطنة والكياسة والدهاء، أما مصطلح السياسة في عند الغرب فهو مشتق من ثلاث كلمات لاتينية تتمثل الأولى في المدينة، وقد كانت المدينة هي الوحدة السياسية في اليونان القديمة، حيث عرفت اليونان آنذاك ما أطلق عليه الأشياء السياسية والمدنية النظرية.

أما المعنى الاصطلاحي للسياسة: عرف معجم ليتره السياسة عام 1870 بقوله" السياسة علم حكم الدول". وعرفها معجم روبير عام 1962 بقوله "السياسة فن حكم المجتمعات الإنسانية"، أما التعريف الحديث يشمل حكم الدول وحكم المجتمعات الإنسانية الأخرى وكلمة الحكم تعني عندئذ، في كل جماعة من الجماعات، السلطة المنظمة ومؤسسات القيادة .

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على الاستعانة بشكل انتقائي متكامل بالمناهج العلمية اللازمة لغاية بلوغ الأهداف المرجوة منها وتتمثل في هذه المناهج: التاريخي، والتحليلي، منهج دراسة الحالة :

-المنهج التاريخي: كان ولا يزال المنهج التاريخي يحظى بمكانة الدراسات السياسية، وهو ذلك المنهج العلمي الذي يهيئ إطار تحليلي وتفسيري لمختلف الظواهر والأحداث في تعاقُباتها زماناً وتناقُلتها مكاناً ومعرفة المشاكل المعاصرة بما يكون في المستقبل. وجاء توظيف المنهج التاريخي لاستيعاب الظرف الزمني للعلاقات الخارجية للدولة التونسية مع القوى الإقليمية والدولية من أجل تفسير سبب اهتمام هذه القوى بتكريس نفوذها بالمنطقة.

- المنهج التحليلي: قد يلجأ الباحث إلى المنهج الوصفي التحليلي لرصد وتحليل واقع العلاقات الدولية من خلال دراسة خلفيات المناهج الدبلوماسية المعتمدة فيما بينها، في سعي كل دولة إلى ضمان مصالحها وتكريس نفوذها، وهو ما يحيلنا إلى تحليل

سياسيات الدول القوية والأدوار التي تلعبها في النظام الدولي، وأخذنا بالتحليل حالة الدولة التونسية في علاقتها بالقوى الخارجية الإقليمية والدولية.

- منهج دراسة الحالة: والمراد من هذا المنهج دراسة الحالة السياسية التونسية في علاقتها بالقوى الخارجية، خلال مراحل حياتها السياسية خاصة في مرحلتها الأخيرة، وظاهرة الانتفاضات الشعبية.

سيتم تقسيم هذا البحث إلى محوران هما: الدور الفاعل لقوى الجوار العربي نتاج العمق الجيوسياسي التونسي **(المحور الأول)**، الأدوار المتفاوتة الفاعلية للقوى الدولية **(المحور الثاني)**.

المحور الأول ـ الدور الفاعل لقوى الجوار العربي نتاج العمق الجيوسياسي التونسي:

إذا ما اعتبرنا أن الموقع الاستراتيجي للدولة التونسية هو أحد أهم ركائز قوة الدولة وفق قواعد السياسة الذي يمنحها وزنا جيوسياسيا هاما يكسبها إمكانية التأثير في مجالها الحيوي، وعلى المستوى الإقليمي خاصة وهو ما يتجلى في تعاقب الحضارات عبر التاريخ على هذه الرقعة الجغرافية الصغيرة نوعا ما[1]. وعلى المستوى الدولي يتجلى في اهتمام القوى العالمية بإنشاء علاقات دبلوماسية معها واعتبارها بوابة المنطقة، فوصفت على مر العصور بوابة إفريقية من حيث أنها المعبر الترابي الوحيد بين القارتين الأوروبية والإفريقية بمسافة 150 كلم بين جزيرة صقلية وتونس، إضافة إلى انتسابها إلى المغرب العربي وتقع بين دولتين مغاربيتين ذاتا ثقل طاقي هام على المستوى العالمي " ليبيا والجزائر".

حيث تحتكر كلتا الدولتين احتياطي كبير من المواد الطاقية تمنحها وزن سياسي عالمي تجعل منها محطّ أنظار القوى العظمى إضافة إلي أهميتها كميناء استراتيجي لسواحل المتوسط وكممر ترابي لعبور الموارد الطاقية من القارة الإفريقية إلى القارة الأوروبية خاصة عبور الغاز من الجزائر إلى الدول الأوروبية، وبالتالي فإن البعد الجغرافي الاستراتيجي للدولة التونسية يتجلى من خلال اندماجها ضمن مجالها الإقليمي الحيوي القاري المتوسطي الذي يعكس أهميتها الجيوسياسية بالنسبة لبقية الدول الإقليمية سوى كانت الدول المجاورة مغاربيا أو دول شمال المتوسط، وهذا ما يعكس حتمية الشراكة الاقتصادية والأمنية لتونس مع الدول المغاربية ومن ثم المتوسطية، وهذا ما يعكس علاقة التأثير السياسي المباشر بين دول هذه المنطقة فكل

تغير في المشهد السياسي لدولة ما من شأنه أن يؤثر على المصالح الاقتصادية لبقية الدول ويحدث قلق أمني في المنطقة، ونظراً للأهمية الدولة التونسية بالنسبة لبقية دول المنطقة فقد مثل الحراك الشعبي وتغير الفاعليين السياسيين نقلة نوعية في تاريخ السياسة التونسية وفي تاريخ علاقتها بالقوى الخارجية، فاختلفت ردود الأفعال والمواقف السياسية للدول ذات الشراكة الإقليمية والدولية مع الدولة التونسية. [2]

ونظراً للأهمية الاستراتيجية لدولة التونسية في محيطها الإقليمي وارتباطها الوثيق بمجالها الجغرافي الحيوي الذي يبقى في تأثير مباشر على السياسة التونسية والعكس صحيح، وجب تقسيم هذا المحور إلى فقرتان هما: السلوك الجزائري انعكاس للعمق الجيوسياسي لتونس **(الفقرة الأولى)** السلوك الليبي انعكاس للعمق الجيوسياسي لتونس **(الفقرة الثانية).**

- **الفقرة الأولى ـ السلوك الجزائري انعكاس للعمق الجيوسياسي لتونس :**

في هذه الفقرة سوف نتطرق إلي الأهمية السياسية التي تُليها الجزائر لجارتها التونسية، من خلال طبيعة سلوك سياستها الخارجية، التي يطغى عليها الطابع الأمني، العائد إلى الإدراك الاستراتيجي المتقدم للعقل السياسي الجزائري، بالأهمية السياسية للدولة التونسية التي تتميز بموقعها الجيوسياسي الفلكي بالنسبة لدول الجوار وباقية الدول المغاربية من خلال عمقها القاري باعتبارها البوابة والمعبر الرئيسي، لمرور الموارد الطاقية من جنوب المتوسط (القارة الإفريقية) نحو دول شمال المتوسط (الغرب) بالتالي فهي في علاقة مباشرة بالأمن الإقليمي أي بالأمن الطاقي للمنطقة، فالاستقرار السياسي في تونس يُعد شرط وضمان للاستقرار الأمني في المنطقة ككل (شمال إفريقيا وحوض المتوسط)، وهو ما يعكس الدور الاستراتيجي البارز الذي تلعبه الجزائر لضمان التحالف والتوافق داخل التوازنات السياسية التونسية خلال كل فترات تحولاتها السياسية من خلال الحرص على توافق المنهج الديبلوماسي لكلتا الدولتين في علاقتها بباقي الدول وخاصة العظمى منها، ويرجع ذلك إلى الوعي المفرط بحساسية القرار السياسي للدبلوماسية التونسية (إنشاء تحالفات، قطع علاقات)، في علاقاتها الدولية مع باقي دول العالم التي سوف تنعكس بشكل مباشر على أمن الجارة الجزائرية ذات الوزن الطاقي العالمي، وبالتالي على كل المنطقة، وهو ما يفسر الدور الاستراتيجي الذي تلعبه الحليفة السياسية (الجزائر) في علاقتها بتونس الذي اتخذ أبعاد متنوعة خاصة بالنسبة

للحراك السياسي الأخير الذي عرفته تونس من انتفاضات شعبية وانقلاب على النظام إلى انتقال نحو الديمقراطية.

1- مكانة مميزة للموقع الجغرافي التونسي بالنسبة للمغرب العربي:

تشكل الجغرافيا السياسية واحدًا من الموضوعات الشائكة في الدراسات الجغرافية، ذلك أنها مضطرة إلى ربط وتحليل تفاعلات بشرية سريعة الإيقاع، والاتجاهات السياسية الداخلية والخارجية والأحداث العسكرية مع العوامل الأرضية شبه الثابتة، وبغض النظر عن النظريات وتفصيلاتها فإن ما يجب أن نتذكره هو أن الاستراتيجيات في الماضي والحاضر ترتبط بظروف الزمان والتكتيك الذي يصله الإنسان، كما ترتبط بالأوضاع الجغرافية التي ترجع أصول النظريات الحديثة إلى القرن الماضي على يد مؤسسي الجغرافيا الحديثة، (ألكسندر فون همبولت وكارل ريتر)، وقد أكد كل من هذين العالمين أن هناك علاقات متبادلة بين الإنسان والدولة والمحيط الطبيعي، وقد طور كارل ريتر أفكاره في صورة تقسيمات إقليمية داخل الكرة الأرضية الموحدة، فهو أولاً يقسم العالم إلى قسمين أساسيين: القارات (الأرض) والمحيطات (الماء)، وعلى هذا النحو يتناول ريتر القارات كلها على أنها وحدة طبيعية كاملة، وأخيراً يصل إلى أقسام ذات شخصية داخل كل قارة، وعلى اعتبار أن عبء إنشاء الجغرافيا السياسية قد قام على مجهودات راتزل الجغرافية، وفي مجال السياسة نجد لراتزل مكانة كبيرة أيضاً فهو أول من درس وعالج المكان والموقع معالجة أصولية مقارنة بالدول، وذكر وجود روابط بين القوى القارية والقوى السياسية، فالمساحة الكبيرة والموارد تلعب دورًا هاما عند راتزل في نشأة وتدعيم القوى السياسية. لكن هالفورد ماكيندركان هو الذي ربط بين المساحات الضخمة والموقع المكاني في جزء من قارة واحدة أعطاها المكانة الأولى في العالم، من خلال نظرية قلب العالم.([3])

ولعل أهمية العمق الجيوساسي والاستراتيجي للقارة الإفريقية يعكس بالضرورة الأهمية الجيوسياسية للدول التي تشكل معبر ومنفذ لهذه القارة بالتالي إلى مواردها، مما يجعلها مناطق صدام وصراع بين الدول المتنافسة على هذه المنطقة، وإنّ الفضاء الإفريقي يمثل ميداناً واسعاً لصراع القوى الكبرى وتنافسها حول مواردها، بدأ التنافس منذ الاستعمار الأوروبي الذي اجتاح القارة منذ مؤتمر برلين 1884م حيث استعمرت مساحة تقدر بـ 93 % من جملة الأراضي الإفريقية، وخلال ذلك

مارست هذه القوى جملةً من السياسات الاستعمارية التي امتدت آثارها إلى الآن، ومن ضمنها: سياسة السلب والنهب والاستبعاد والتجويع والاستنزاف، وبعد ظهور النظام العالمي الجديد وسقوط المعسكر الشرقي السوفيتي، فرضت الولايات المتحدة الأمريكية بعض السياسات المتمثلة في العولمة والتي خلّفت سحابة قاتمة في الفضاء الإفريقي، وألقت هي الأخرى ظلالاً أثرت في شتى مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية، مما أدى إلى هيمنة أمريكية صاخبة أفرزت نتائج ومظاهر خطيرة تمثلت في فرض النفوذ الأمريكي بفضل التدخلات في الشؤون الداخلية للقارة الإفريقية، وهذه السياسة تجاه القارة الإفريقية قد حفزت القوى الأخرى وزادت من مطامعها في النَيل من موارد القارة واقتسام كعكتها بينها، الأمر الذي أدى إلى الصراع المحموم الذي نشهده الآن، حيث أصبح لكل قوة أجندة خاصة واستراتيجية محددة لتحقيق أهدافها في إطار منع الآخرين من الحصول على مصالح أكبر، "فإذا نظرنا إلى إفريقيا فهي تتمتع بكميات كبيرة وهائلة ومتنوعة من الموارد الأولية والطبيعية والتي أدت إلى ازدياد مطامع القوى الكبرى فيها، فأخذت تلهث حيالها وتزيد من إسراع الخطى نحوها، وبالتالي خلق نوع من الصراع والتنافس المحموم بينها. وتمتاز القارة الإفريقية باستحواذها على احتياطي نفطي كبير يشجع على الاستثمار على المدى الطويل، وقد أكدت الدراسات بأن إفريقيا تختزن بداخل أراضيها كميات كبيرة من النفط الجّيد في كثير من بلدانها، ولعل الاهتمام الإقليمي والدولي بالتغيرات السياسية في المنطقة على إثر "الثورة التونسية"، من شأنه أن "يسلط الأضواء على حقيقة ومغازي ومآلات التنافس الدولي حول موارد إفريقيا، كما تهدف إلى التعّرف على حجم وَحِدّة التنافس الدائر بين الدول الكبرى واللاعبين الأساسيين السابحين في الفلك الإفريقي بُغية السيطرة والاستنزاف المبرمج وتحقيق المصالح العليا لها. حيث أصبحت إفريقيا أكثر الميادين استقطابا للصراع الدولي الحاد بين قوى وأقطاب دولية أخرى، الأمر الذي أدّى إلى استباحة الفضاء الإفريقي لتتصارع فيه مخابرات هذه الدول، وكما نفترض أن حلقات الصراع والتنافس حول إفريقيا هو امتداد للسياسات الاستعمارية القديمة مع ملاحظة خروج بعض اللاعبين الكبار مثل: بريطانيا والاتحاد السوفيتي بالإضافة لدخول لاعبين جدد حلّوا محلهم مثل: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والصين مع ملاحظة ثبات اللاعب الفرنسي المتشبث بفرانكفونيته الإفريقية([4]).

وقد اتضحت ملامح السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه افريقية منذ بداية 1998، إذ سعت إدارة الرئيس كلينتون إلى تأسيس شراكة أمريكية – إفريقية جديدة، وترجع أهمية القارة الإفريقية في الحسابات الأمنية الأمريكية إلى عوامل متعلقة، بالعقيدة الأمنية الأمريكية المتعددة الأبعاد، وأخرى متعلقة بإفريقيا، حيث تحتوي على ثروات ضخمة، ثم إلى عوامل متعلقة بتجاذب القوى بين النظام الدولي على الموارد في ما يخص المنطقة ولاسيما في شمال إفريقيا، وارتباطها في أي توازنات مباشرة بالمشاريع الشرق الأوسطية، فبعد أحداث 11 سبتمبر باتت إفريقيا تشكل أهمية محورية في التفكير الاستراتيجي الأمريكي الجديد، بسبب التغيرات الكبيرة التي عرفتها توجهات السياسة الخارجية الأمريكية بعد هذه الأحداث.

حيث تنامى الاهتمام العسكري بإفريقيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ولأنها صورت للعالم أن اهتمامها بالقارة الافريقية هو نتيجة فقط للتهديدات الأمنية التي تعرفها هذه الأخيرة ولأهمها الإرهاب، فقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في تجسيدها لاهتمامها بالقارة على آلية أمنية تشمل القارة الافريقية ككل، وهي الآلية التي اتخذت طابعاً عسكرياً ويتعلق الأمر بالقيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا والمعروفة اختصاراً بـ « AFRICOM »، والمهمة الرسمية المعلنة لهذه الألية هي تحقيق الأمن للقارة، من خلال برامج عسكرية ونشاطات ترعاها المؤسسة العسكرية، وعمليات أخرى تدعم السياسة الخارجية الأمريكية، وصفت بأنها من أجل الترويج لبيئة إفريقية آمنة ومستقرة اجتماعيا واقتصاديا، ولقد جاء في الكلمة التي ألقاها الجنرال جونز، قائد قوات الأطلسي في أوروبا، مارس 2003 أنه " لم يعد بمقدور الولايات المتحدة الأمريكية أن تبقى بعيدة عمّا يحدث في افريقيا، وليس بوسع القوات الأمريكية أن تظل تراقب الوضع انطلاقاً من البحر، لقد آن لها أن تحط في اليابسة، في تلك المناطق الشاسعة من الصحراء، التي أصبحت مرتعاً للجريمة والإتجار بالمخدرات والأسلحة، ولم يعد بمقدور دولها أن تفرض عليها سيطرتها ومراقبتها، كما جاء في كلمة كلوديا إيناسيو مديرة مكتب الدبلوماسية العامة والشؤون العامة لإفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية أنه "بعد خمسين عاماً بدأت وزارة الدفاع بالتسليم بأهمية افريقيا الاستراتيجية من خلال إنشاء قيادة عسكرية مكرسة خصيصا لاحتياجات الأمنية، ولن يكون لزاماً أن نتعامل مع افريقيا من خلال ثلاث قيادات عسكرية، وهي القيادة الأوروبية، والقيادة الوسطى، وقيادة المحيط الهادي، وتنضم الدولة التونسية إلى منطقة المغرب العربي وهي من أهم

المناطق الجغرافية في الوطن العربي حيث ترتبط بأوروبا بروابط متعددة ومتنوعة أولاها عامل الجوار الجغرافي والانتماء المشترك إلي ضفاف ثقافة البحر المتوسط وهذا ما أدى إلي أن توجد منطقة المغرب العربي في قلب التوازنات الدولية من حيث كونها "امتدادا حيويا للمجال الأوروبي وبوابة رئيسية للقارة الإفريقية"، وتعتبر المنطقة المغاربية لما لها من أهمية، ورقة ضغط في لعبة التوازنات الدولية وساحة لاستقبال الصراع في حقبة الثنائية القطبية بين الشرق والغرب، وبعد الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي وما خلفه من فراغ في ظل نظام دولي رجحت للمنافسة بينها خاصة بين فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، فمن هذه المنطلقات، كانت هناك اختلافات في الرؤى، وتحركات على كل المستويات، فقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى بسط نفوذها في المنطقة مزاحمة فرنسا، حيث اتخذت كلا الدولتين آليات واستراتيجيات اتجاه المنطقة قصد محاربة هذه الأخطار الجديدة التي ظهرت في المنطقة والتي تهدد أمن العالم بأسره. فالبعد الاستراتيجي والجيوسياسي لمنطقة المغرب العربي يبرر التنافس الدولي الاستراتيجي بين القوى الكبرى ([5]).

وتعتبر كل دول المغرب العربي المتمثلة في الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، وموريتانيا ذات أهمية كبيرة في الاستراتيجيات الكبرى للدول العظمى، باعتبارها دول كلها تمتلك سواحل تطل على البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، فالجزائر وليبيا تمثلان المزود للطاقة لكل من أوروبا وأمريكا، أما تونس والمغرب وموريتانيا فهم مناطق عبور ناقلات النفط وأنابيب الغاز، وإنّ الموقع الاستراتيجي المهم للدول المغاربية يعطيها فرصة لتنويع توجهات سياستها الخارجية بسهولة ومرونة أكثر، لكونها تتعامل مع أطراف متعددة، حيث تتسم علاقتها في الأغلب بالمنافسة والصراع على المصالح، فالمنطقة تشهد تاريخيا وإلى يومنا هذا منافسة كبيرة بين أطراف القوى الكبرى للسيطرة على منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط كمكسب استراتيجي، فالجوار المباشر للجزائر سواء المغاربي، عرف تحولات سياسية واضطرابات أمنية خطيرة، فرضت على الجزائر وضع هذه المنطقة في سلم أولويات أجندت سياستها الخارجية خاصة بالنسبة لدول الجوار (تونس وليبيا).

فالحراك الشعبي في تونس مثل صدمة أمنية بالنسبة للجزائر فتونس تمثل حجر الزاوية بالنسبة لدول شمال إفريقيا وتتمتع بأهمية جيوسياسية استراتيجية كبيرة

بالنسبة للقوى الجوار العربي ثم القوى الدولية باعتبارها بوابة القارة وبوصلة الأمن الإقليمي، وهي معبر استراتيجي لدول شمال المتوسط نحو الجنوب بالتالي هي المنفذ الرئيسي للقوى الدولية نحو القارة، وهو ما يجعلها محط نظر السياسة الخارجية الجزائرية في هاجسها الأمني، ومن خلال هذا التحليل فإنه وعلى إثر الثورة التونسية سعت الجارة الجزائرية إلى مراقبة السلوك السياسي الخارجي تونسي خلال المرحلة الانتقالية خوفا أن ينتقل الحراك السياسي الشعبي "الثورة" إليها وتحسُباً أن تتحالف تونس مع هذه القوى الدولية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تبدو علاقتها جيدة مع دول الجوار([6]).

2 : الدور الاستراتيجي للجزائر في السياسية التونسية "نموذجا"

يظهر التأثير الجيوبوليتيكي لموقع الجوار على العلاقات الدولية، إذا كان هناك تباين بين الدولتين من حيث القوة، فقد يؤدي ذلك إلى أن تظهر الدولة الضعيفة إلى الخضوع للدولة القوية وتبني سياسة خارجية تتفق مع سياسة جارتها القوية، أو أنها تصبح عرضة لأطماعها، وموقع الدولة بين دولتين فقط يؤثر بصورة جدية في قوة أي دولة كانت ولا سيما الضعيفة منها. فهي في أحسن الأحوال تصبح "دولة حاجز" بينهما، فإن هذه العلاقة الوثيقة تعكس علاقة التأثير وتأثر بين الجارتين ولا يغيب عن الباحث في دور العنصر الخارجي في السياسة التونسية خلال المرحلة الانتقالية خاصة، إغفال أمر الجزائر وعدم التطرق إلى الدور الذي لعبته في تشكيل المشهد السياسي التونسي خلال المرحلة الانتقالية وكيف كانت توجه الدفة الداخلية حتى أن البعض يرى أن الجزائر تتدخل في الشأن الداخلي للدولة التونسية وأثرت في القرارات السيادية خلال المرحلة الانتقالية خاصة فيما يخص العلاقات التونسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فالوضع السياسي في تونس خلق حالة من التأهب السياسي والأمني بالنسبة للجزائر، التي شعرت أنها أصبحت "محاصرة برياح التغيير وأن عليها أن تصنع ربيعها وإلا فإن ربيع الجيران سيقتلع أبواب نظامها، لتتجنب إعادة ما عاشته في فترة التسعينات من حقبة دموية شرسة، التي تخلصت من آثارها في العقد الأول من القرن الحالي، ولكن مع الربيع العربي بدت أنها دخلت في حقبة مشوشة من تاريخها ومحيطها، سرعان ما حزمت تونس نفسها لمواجهة تلك الرياح القادمة من الجزائر، بدأ التعاون الأمني من الجزائر إلى طرابلس مرورا بتونس فأقيمت الجدران العازلة بين هذه التيارات"([7]).

حيث اتسم السلوك السياسي بين الجارتين بالتوافق في أغلب الفترات وبحالة من الاستقرار، تخللها أحيانا فترات من المد والجزر حسب الظرف الذي يمر به أحد البلدين غير أنها لم تصل أبدا على رغم من حدة الخلافات التي تميز هذه العلاقة أحيانا إلى المواجهة أو القطيعة الدائمة، وهو ما يرجع إلى عامل التقارب الجغرافي والثقافي وحتى التاريخي المشترك بدءا من الإشعاع الثقافي الزيتوني وصولاً إلى الكفاح المشترك ضد الاستعمار الفرنسي ووحدة المصير المشترك الذي يخفف حدة الخلافات التي كانت تظهر وتختفي في فترات متباعدة، فالعلاقة التونسية الجزائرية تمتد جذورها في تاريخ البلدين فقد كان الكثير من المثقفين الجزائريين ورموز الثورة الجزائرية، قد تلقوا تعليمهم وتشبعوا بروح الثقافة العربية الإسلامية في رحاب جامع الزيتونة نظراً للمشروع الثقافي الذي اعتمدته فرنسا في الجزائر في إطار مشروعها لإلحاق هذه الأخيرة بالتراب الفرنسي، كما كانت تونس مركز عمل وتنظيم وتدريب وتخطيط للثّوار الجزائريين إبّان ثورة التّحرير الوطني، فكان السّلاح يدخل منها وعبرها إلى الجبهات في الجزائر، كما اختلطت الدّماء التّونسيّة والجزائريّة في كثير من المعارك، كحادثة ساقية سيدي يوسف المنطقة الحدوديّة بين البلدين، إلاّ أنّ الخلافات بدأت تظهر في العلاقات التونسية الجزائرية مباشرة بعد إعلان الاستقلال تونس في العام 1956 حيث تتحدّث الكثير من المصادر التاريخية عن محاولات قام بها الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة بعد زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية للتوسّط لتهدئة حدّة المواجهة بين فرنسا وجبهة التّحرير الوطني، حيث حاول طيلة ثلاثة أسابيع من النقاشات والاتصالات مع قيادات الثّورة الجزائريّة إقناعهم بإنهاء الكفاح المسلّح والجلوس إلى التّفاوض، الشيء الذي لم يلقى صدى لدى الجزائريين وأثّر كثيرا عن وديّة العلاقة، غير أنّ ذلك لم يعني تخلّي تونس عن دورها في دعم الثّورة الجزائرية من خلال عبور السّلاح واحتضان قادة الثّورة، وبعد استقلال الجزائر وانتصار ثورة التحرير، تم التوقيع على اتفاقية دبلوماسية وقنصلية بين البلدين في 1963، وعلى اتفاقية إنشاء اللجنة الكبرى المشتركة للتعاون بين البلدين في 1970، وفي 1963 استدعت تونس سفيرها في الجزائر بحجة تواطؤ الجزائر مع عناصر عسكرية تابعة لبن يوسف حاولت اغتيال الحبيب بورقيبة في تونس، وهذا الإجراء كان تمظهراً لخلافات إيديولوجيّة عميقة بين النّظامين، فأحمد بن بلة المرتبط بالمشروع النّاصري القومي الاشتراكي لم يكن مرتاحا كثيرا لبورقيبة الذي يراه متخندقا مع المعسكر الغربي وأنّه طالما عادى الثّورة الجزائرية حسب رأيه

لذلك كان بن بلة منحازا لغريم بورقيبة صالح بن يوسف المرتبط بدوره بالمشروع القومي النّاصري، وظهرت هذه الخلافات مرّة أخرى عندما منحت تونس حق اللجوء السياسي للعقيد الطاهر الزبيري رئيس هيئة الأركان في الجيش الجزائري والذي قاد محاولة انقلاب ضدّ حكم الرئيس هواري بومدين المنقلب بدوره على أحمد بن بلة.

وفي عهد الشاذلي بن جديد ومع إنشاء الاتحاد المغاربي اتسمت العلاقات الثنائية بالكثير من الاستقرار الذي لم يحجب بعض الخلافات حول قضيّة الصّحراء الغربيّة مثلاً، غير أن هذا الاستقرار لم يدم طويلا فمع أحداث 5 أكتوبر 1988 في الجزائر التي تزامنت مع تغيير في السّلطة في تونس التي آلت إلى الجنرال زين العابدين بن علي بعد انقلاب أبيض على "الرجل المريض" الحبيب بورقيبة، حيث كانت التعدّدية السياسية المعلنة في الجزائر وظهور جبهة الإنقاذ الإسلاميّة من الأشياء التي عكّرت صفو العلاقة بين البلدين خاصة وأن النّظام التّونسي كان قد دخل في مواجهات كبيرة مع الحركة الإسلاميّة في تونس بعد فترة الانفتاح السياسي أواخر الثمانينات التي أعقبت بيان 1987 الذي جاء به الرّئيس السابق زين العابدين بن علي، وإنّ وصول حركة النّهضة إلى الحكم في تونس بعد 23 أكتوبر 2011 لم تكن تنظر إليه الجزائر بعين الرضا " لأنّها حركة ذات طابع إسلامي عانى منه النظام الجزائري سنوات التسعين، مع إقرار بأنّ هذا قد يشكّل خطرا على حدودها، في ظلّ أوضاع إقليميّة متوتّرة، خاصّة في مالي وليبيا "، وكانت تونس قد اتخذت إجراءات من جانبها كقرار الحكومة التونسية، الذي يسمح للمواطنين الجزائريّين بالدخول إلى تونس باستعمال بطاقة التعريف الوطنيّة فقط داخل مشروع أطلق عليه الرئيس التونسي المؤقت المنصف المرزوقي "الحريات الخمس"، وهو قرار رفضته الجزائر مبرّرة موقفها بأنَّها غير معنيّة بالأمر، وعَزَت ذلك إلى الظُّروف الأمنيّة الّتي تَحكُم المنطقة، والّتي لا تُشجِّع في نظرها على اتخاذ مثل هذا الإجراء([8]).

ففي 2013 صادق البرلمان الجزائري، على مشروع قانون متعلق بترسيم الحدود البحرية مع تونس. "ويتضمن مشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاقية الحدود البحرية بين الجزائر وتونس، مادتين وملحقاً يشمل تسع مواد تهدف في مجملها إلى الضبط النهائي للحدود البحرية بين البلدين من خلال ممارسة كل طرف في مجاله البحري، سيادته أو حقوقه السيادية أو ولايته القانونية، وتنص الاتفاقية وفق التقرير

التمهيدي للجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية على تبادل المعلومات في حال التنقيب لاستكشاف أو استغلال الموارد الطبيعية على مقربة من خط الحدود البحرية، وفي حال إمكان استغلال هذه الموارد كلياً أو جزئياً انطلاقاً من الجانب الآخر لخط الحدود يضبط الطرفان باتفاق مشترك الترتيبات المتعلقة بهذا الاستغلال، وذلك أن "العلاقات الجزائرية التونسية الاستراتيجية" الضاربة بالقدم تتميز بالتواصل المستمر والمكثف والمتنوع للتعاون الثنائي في مختلف المجالات خدمة للمصالح المشتركة، وفق ما أجمع عليه المسؤولون في البلدين في العديد من المناسبات، ولقد بينت مختلف الاتفاقيات المبرمة بين الجانبين سعي البلدين الدؤوب من أجل تجسيد اتحاد المغرب العربي ووقوفهما مع باقي الدول العربية في الذود عن إقرار حقوق الأمة العربية وفي التضامن مع فلسطين والعراق ونضالهما المشترك الرامي إلى إرساء تعاون دولي على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط يكون أكثر جدوى لهما ويعود بالفائدة على جميع الشعوب المعنية كما يستنتج من خلال مختلف اللقاءات والمباحثات السياسية التي جمعت بين المسؤولين في البلدين الأهمية التي يوليها الطرفان لاستشراف آفاق هذا التعاون وبلورة أنجع الصيغ والآليات لإعطائه الدفع المنشود وإثراء مضامينه وتنويع مجالاته في نطاق شراكة فاعلية ودائمة تستجيب لمتطلبات الحاضر والمستقبل وبعد ثورة السياسيين التي أطاحت بالنظام السابق لم يفت الرئيس الجزائري التعبير عن ثقته في أن يتمكن هذا البلد بفصل العبقرية التونسية الأصلية من العبور إلى بر الأمان وتحقيق رفاهية الشعب التونسي ولقد جدّدت الجزائر ذات الموقف بعد انتخاب الرئيس التونسي المنصف المرزوقي حيث أكّد بوتفليقة "عزمه الواسع" على تقدير الأخوة الوثيقة وعلاقات التعاون المتميزة القائمة بين البلدين خدمة لمصلحة الشعبيين الشقيقين"([9]).

وجاءت تصريحات السيّد عبد القادر مساهل الوزير المنتدب المكلف بالشؤون العقارية الإفريقية بمناسبة ترأسه الجانب الجزائري في لجنة المتابعة، لتؤكد مجددا موقف الجزائر الواضح إزاء ما عرفته تونس من تطورات حيث شدد على أن الجزائر قد آلت على أنفسها أن تحكم وتدعم خيارات الشعب التونسي بكل مكوناته عن أمله في أن يتمكن هذا البلد من إرساء دعائم النظام ديموقراطي تعددي يستجيب لتطلعات الشعب التونسي والتوافق لمزيد من الحرية والعدل والمساواة. ولعل قرار الوزير

9

الأول التونسي السابق قائد السبسي بتخصيص أول زيارة له خارج تونس بعد الثورة التونسية إلى الجزائر جاء ليبرهن مرة أخرى على تواصل حسن الحوار والاحترام المتبادل حيث أشاد قائد السبسي بنتائج هذه الزيارة دور الجزائر الشقيق من خلال الدعم المعنوي والمادي الذي قدمته الجزائر لتونس، ومرّة أخرى جاء تصريح الرئيس المنصف المرزوقي ليبرر مجدّدا الطابع الاستراتيجي لهذه العلاقات التي بإمكانها "توحيد اقتصادي للدولتين مؤكّدا إرادته في التوجه إلى الجزائر كي يبين أن البلدين في حاجة إلى بعضهما البعض" على حد قوله وأظهر اجتماع اللجنة المشتركة للتقييم المتابعة حرص البلدين على "تجاوز" الظروف الاستثنائية التي مرت بها تونس بعد ثورة2011 وسعييهما المشترك لتفعيل آليات التعاون الثقافي خلال المرحلة القادمة، حيث أبدى الرئيس الجزائري خلال لقاءه برئيس حركة النهضة رغبة بلاده في حلّ الأزمة السياسية خاصة أن "العديد من المخاطر المحدقة بمنطقة المغرب العربي نتيجة هشاشة الوضع الأمني وطلب التعجيل بإنهاء المرحلة الانتقالية من أجل الوصول إلى مرحلة الانتقال السياسي"([10]).

غير أن بعض النخب والأحزاب السياسية التونسية أبدت تخوفا من سقوط البلاد في حالة الاستنجاد بالقوى الأجنبية العربية أو الغربية لحل أزمتها بعد أن عجز السياسيين على حلها وهو ما سيفتح الباب أمام تلك القوى لترتيب مستقبل تونس وفق أجندات بعيدة عن التطلعات الوطنية، حيث اعتبروا أن وساطة بوتفليقة خلال هذه المرحلة الانتقالية والفترة الحماسية قد تكون بوابة لترحيل سيادة القرار الوطني إلى عواصم أجنبية مثل واشنطن وباريس خلال هذه التجاذبات السياسية الحادة بين الفرقاء السياسيين وخاصة بين الإسلاميين والعلمانيين، ولتأتي قوانين الواقع الدولي والعلاقات الدولية وتفسر اهتمام الجزائر بالشأن الداخلي للدولة التونسية إنما يأتي بالأساس في إطار المحافظة على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة قبل كل شيء، من خلال إدارة الملف التونسي والقيام بدور في رسم "ملامح المشهد السياسي الوطني"، ذلك أن العنصر الجزائري على علم بمُجريات الواقع الدولي والقواعد التي تتأسس عليها العلاقات الدولية سواء كانت ثنائية أو إقليمية أو دولية، فالدول في إنشائها لعلاقات سياسية، اقتصادية، إقليمية جديدة بين دولة ما أو تفعيل علاقات قديمة من خلال الشراكة أو المساندات والمساعدات هي على الأغلب تؤسس لضمان مصالح وأهداف معينة وتفعيل استراتيجيتها على المدى الطويل.

بالتالي ونظراً للأهمية الجيوسياسية للدولة التونسية بالنسبة للإقليم المغاربي من حيث البعد الجيواستراتجي بالنسبة لأمن المنطقة، ولعل "التصريحات الأخيرة التي أطلقها الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي" خلقت نوعا من التوتر في الجزائر، الأمر الذي أحدث جدلاً كبيراً في الأوساط الإعلامية والسياسية في تونس وقد وصفت هذه التصريحات "بالغير بريئة" سواء في مضمونها أو في مكان إعلانها من زاوية المضمون حيث لم تخل تصريحات رئيس حزب الجمهوريين الفرنسي من الخلفيات السياسية والانتخابية التي ترجمها أساسا الحديث عن الوضع "الغامض" في الجزائر وربطه بالاتحاد من أجل المتوسط" وقد مثل حلما قديما لليمين الفرنسي أراد من خلالها هيمنة نفوذ فرنسا على دول المتوسط وخصوصا الجزائر التي كانت آنذاك عصية عن الترويض، ولكن الثمن الأكبر الذي يخشى التونسيون دفعه يتعلق أساسا بالمسائل الأمنية التي تزعج الجارة الحليفة الجزائر، إذ تعتقد الأخيرة أن الحضور الأمريكي في المنطقة هدفه الأساسي خنقها عبر تجاهلها ودعم الجارتين تونس والمغرب.([11])

لتجد تونس نفسها بين حليف محتمل وجار مهم " الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية " الأول حليف تاريخي وجار مهم تاريخيا يسارع إلى مساعدتها في الأزمات أخرها أزمة ما بعد اعتداء سوسة حيث سارع السياح الجزائريون إلى تونس بمئات الألاف بينما كان السياح الأجانب يغادرون المطارات، ثم إن الهم الإرهابي بين تونس والجزائر مشترك ولكنها في المقابل منزعجة جدا من التقارب التونسي الأمريكي الذي أخفى الكثير من التفاصيل عنها، خاصة وأن الدولة التونسية تحاول أن تستفيد قدر الإمكان من الحماسة الأمريكية تجاه تجربتها في المنطقة ولكنها تخشى في المقابل أن تخسر الجزائر وهي "معادلة صعبة" للغاية تحتاج إلى إدارة متقنة قد لا تربح فيها تونس كل شيء، ولكن ينبغي أيضا ألا تخسر كل شيء من دون احتساب الطرف الأوروبي والفرنسي بالخصوص في هذه المعادلة، ذلك أن الثورة التونسية حملت معها جملة من التحديات السياسية والأمنية فقد أفرزت زخما للتيار الإسلامي" ممثلا في حزب النهضة والذي رأي فيه النظام الجزائري تهديدا له فقد وضع في الاعتبار إمكانية عودة هذه الظاهرة (الصعود الإسلامي) في الداخل الجزائري الذي كانت له معها تجربة دموية للغاية في إطار ما عرف بالعشرية السوداء، أما التحدي الثاني الذي فرضته التحولات السياسية في تونس هو "تحد

أمني" فالاضطرابات التي صبغت المرحلة الانتقالية في تونس وما ترتب عليها من ضعف الأجهزة الأمنية في ظل حكم الإسلامين (الترويكا بزعمة حزب النهضة) جعلت الحدود الشريكة الشرقية للجزائر تشهد إنكشافا خطيرا، إذ عرفت الحدود "الجزائرية التونسية" انتشار للجمعات الإرهابية (في جبل الشعباني)، فضلا عن انتشار الإرهاب في تونس فقد انتعش التهريب على الحدود التونسية الجزائرية من خلال ظاهرة التهريب من الجزائر إلى دول الجوار عبر الحدود وهي ليست ظاهرة جديدة غير أنها تفاقمت بشكل كبير في السنوات الأخيرة مع التداعيات السلبية للربيع العربي وانكشاف الحدود البرية للكثير من الدول المجاورة للجزائر ومنها تونس، فزيارات الغنوشي والباجي المتكررة إلى الرئيس بوتفليقة لا يمكن إلا قراءتها في زاوية إجمال على اعتبارها دليلا لا يقبل المناقشة على الأهمية التي يوليها العقل السياسي والأمني الجزائري للجار التونسي وخصوصا ما يجري فيه وبالأخص الاحتمالات التي قد تؤول إليها الأوضاع في البلد الذي اشعل ما يسمى "الربيع العربي". ([12])

المحور الثاني ـ تداعيات الوضع في ليبيا على أمن شمال شرق تونس نموذجا:

تستند العلاقات الليبية التونسية إلى مرتكزات متينة وعميقة، تاريخية وجغرافية واجتماعية وحضارية، زادتها المحن والشدائد صلابة، إلا أن المسار العاصف الذي عرفته كلتا البلدين وظاهرة الثورات العربية التي غيرت مسار العلاقات بين الدولتين من حالة الاستقرار السياسي والتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري، قبل أحداث 2011، إلى منعرج آخر في العلاقات بين البلدين يسوده التوتر وشبح الخوف الأمني في ظل غياب استقرار نتائج عدم الاستقرار في ليبيا والذي كانت له نتائج كارثية على تونس التي وجدت نفسها تدفع ضريبة حرب أجبرت على الدخول في تداعياتها وتحمل تبعاته، لذا سوف يتم تقسيم هذا المحور إلى فقرتان هما: العلاقات التونسية الليبية قبل 2011(**الفقرة الأولى**)، علاقات ما بعد الثورتين تراجع اقتصادي وسياسي (**الفقرة الثانية**).

الفقرة الأولى ـ العلاقات التونسية الليبية قبل 2011.

تُبرز المراجعة الدقيقة لتاريخ كل من ليبيا وتونس، في مختلف الحِقب والمراحل التاريخية، تأثيرا متبادلاً وانعكاسات مؤكدة لأحداث أيّ من البلدين على البلد الآخر،

وخاصة عند الأزمات، سواء أكانت طبيعية كالجفاف مثلا أو اجتماعية كالصراع بين القبائل أو اقتصادية أو سياسية؛ وذلك بحكم المقومات المشتركة للشعبين وبحكم تكامل اقتصادي مفترض قابل للتحقّق إذا توفرت الإرادة السياسية، وفي 1957 وقّع الطرفان التونسي والليبي معاهدة أخوة وحسن جوار واعتبرت هذه الخطوة بداية لعلاقات أوسع وأشمل، ولكن رغم هذا التقارب لم تخل العلاقات بين البلدين من المشاكل، كانت تشغل البلدين وتتسبّب في توتر العلاقات بينهما، على غرار قضية تحديد الحدود التونسية الليبية، والمعلوم أن هذه الحدود وقع رسمها 1910 باتّفاق تركي فرنسي، ثم وقع ضبطها بصفة مدققة باتّفاقيات فرنسية ايطالية، لكن، وكما هو الحال بالنسبة للحدود التونسية الجزائرية، فانّ الرئيس بورقيبة لا يقّر الأساس الذي تمّت بمقتضاه هذه التحديدات، وكانت معارضته أكثر حدّة خاصة وانّ بعض الآبار النفطية قد أمكن اكتشافها في مناطق صحراوية ترى تونس أنها تابعة لها، وقد استغّل الرئيس بورقيبة في 1959 العلاقات الحسنة التي تربط تونس بفرنسا، ليلقي خطابا شكّك فيه في صحّة الحدود المرسومة مع الجزائر ومع ليبيا، وطالب بأن تصبح الصحراء ملكاً جماعياً لجميع الدول التي تشترك فيها، وقد خلّف هذا الخطاب وقعاً كبيراً خاصة في ليبيا، أين بدأت حمّى البترول في الصعود، وأدّى بالتالي إلي برود في علاقات البلدين([13]). وسوف يتم تقسيم هذه الفقرة إلى الآتي:

1- العلاقات من 1969 الي 1974:

كان يوم 1 سبتمبر 1969 يوماً تاريخياً في حياة الشعب العربي الليبي، مثلما كان كذلك منعرجاً تاريخا في العلاقات السياسية التي تربط تونس بليبيا، ففي صبيحة سبتمبر 1969 أفاق العالم بشيء من الدهشة على نبأ وقوع انقلاب عسكري في ليبيا أطاح بنظام الملك إدريس، فبقيت تونس تراقب تطور الأحداث في جارتها ليبيا إلى 6 سبتمبر حتى تعترف بالنظام الجديد على اثر تبادل المذكرات عن طريق سفيري البلدين، إلاّ أنّ وفي 1976 طفت على السّطح قضية الجرف القاري والتقاضي الليبي أمام محكمة العدل الدولية، لتنعقد بعد أيّام قليلة وتحديداً يوم 16 سبتمبر من نفس السنة، أوّل جلسة مختلطة بين السلطة التونسية ونظيرتها الليبية بطرابلس لتدارس مطلب التحكيم الذي تقدمت به الهيئات المختصة، غير أنّ المفاوضات توقفت يوم 14 أكتوبر لتباعد وجهتي النظر بين البلدين، كما قدمت تونس 1977 مذكّرة إلى جامعة الدول العربية احتجاجا على عمليّة التنقيب عن النفط بخليج قابس التي تقوم

بها ليبيا، وإثر ذلك أبدت ليبيا 1977 على لسان العقيد القذافي رغبتها في حلّ القضية عبر التفاوض، وقد اتّفق الطرفان على ذلك حين وقعا اتفاقاً يقضي بعرض قضية الجرف القاري على محكمة لاهاي وفي 1980 اتهم النظام التونسي ليبيا بدبير الهجوم والوقوف وراء "عملية قفصة"، كما استدعي السفير التونسي في ليبيا وطرد السفير الليبي، وتلا ذلك انطلاق عملية طرد العمال التونسيين من طرف السلطات الليبية، ثم اشتدت الحرب الإعلامية بين البلدين، فأعلن القذافي عن عدائه للنظام التونسي خلال مؤتمر الشعب العام، ثم جاءت سنة 1984 لتشهد هزة خفيفة في العلاقات الليبية بعد اتهام ليبيا لتونس في 11 ماي بتورطها في حركة التمرد التي عرفتها ثكنة العزيزية وطردها لبعض العمال التونسيين والعاملين في ليبيا. وقد ردّ الرئيس التونسي على ذلك بأن دعاء سفيره في ليبيا، غير أن هذه الأزمة لم تطل ولم تأخذ حجم أزمة 1980. لكن لم يكد الطرفان يتجاوزان هذه الأزمة ويطوّقانها حتى سقطا في أزمة جديدة فاقت حدتها حدة الأول الأزمات السابقة اعتبارا للمعطيات السياسية والإقليمية والاستراتيجية التي حفت بها، ففي 1985 بدأت السلطات الليبية في عملية طرد جماعي للعمال التونسيين بلغت ما بين خمسة آلاف وستّة آلاف مطرود، وقد احتجت الحكومة التونسية لدى نظيرتها الليبية ضد هذه الاجراءات، وقد اجابت هذه الأخيرة على لسان سفيرها بتونس في لقاء بوزير الخارجية التونسي بأن هذه الإجراءات اتخذتها "اللجان الشعبية" وهي تهم كل العاملين الأجانب في ليبيا وليس التونسيين فقط، وقد ردّت ليبيا يوم 21 على هذه الإجراءات بتهديدها باستعمال القوة اذا ما واصلت أجهزة الاعلام التونسية حماتها ضدّها، وقد ردّت تونس بدورها على هذه التهديدات بان أعلنت حالة الاستنفار في صفوف الجيش واستدعت سفيرها في ليبيا، كما اغلقت القنصلية الليبية بصفاقس.

فقد أعلن القذافي في خطاب له عن عزمه على: "الغاء الحدود المصطنعة التي أقامها الاستعمار بين البلدان العربية، واستعمال القوة لفرض الوحدة العربية"، وفي غمرة الأحداث والتوتر بين البلدين جاءت زيارة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد يوم 2 سبتمبر 1986 الذي أكدّ بأن: "الجزائر ستكون دائما إلى جانب تونس في كل الظروف"، أعقب ذلك اعلان تونس يومي 24 و25 سبتمبر عن خرق أربع طائرات ليبية من ميراج لمجالها الجوي في منطقة رمادة، ثم كشف محمد المزالي الوزير الأول التونسي يوم 26 سبتمبر 1985 خطاب له في المنستير عن تهديد ليبي جديد باستعمال القوة جاء على لسان السفير الليبي بتونس الذي تم استدعاؤه بوزارة

الشؤون الخارجية لتسلم مذكرة احتجاج على خرق الطائرات الليبية لمال تونس الجوي، وقد أجاب السفير على حدّ قول المزالي بأن هذه العملية لم تكن إلا تحذيراً قبل تنفيذ ليبيا تهديدها باستعمال القوة لتضع حداً للحملة الصحفية الموجة بلاده([14]).

2- مرحلة القذافي – بن علي:

"دخلت العلاقات التونسية الليبية مرحلة هدنة وهدوء خلال حوالي ربع قرن من حكم الرئيس الأسبق بن علي، إذ ساند النظام الليبي وصول بن علي للسلطة وعمل نظام بن علي على كسر الحصار المفروض على ليبيا من قِبل المجتمع الدولي، وبعيدًا عن العلاقات الرسمية، تشكلت بين البلدين روابط جديدة تمثّلت في علاقات مصاهرة ومصالح مشتركة بين العائلات، وأصبحت ليبيا تدريجيًا الشريك الاقتصادي الأول لتونس عربيًا وإفريقيًا، والشريك الخامس لتونس عالميًا، وتشير الأرقام إلى بلوغ المبادلات التونسية مع ليبيا ما يناهز 7٪ من مجموع مبادلات البلاد مع الخارج عام 2010، كما بلغ عدد المؤسسات التونسية المستثمرة في ليبيا، لها فروع في دولة الجوار، حوالي 1000 مؤسسة، وبلغ عدد التونسيين العاملين في ليبيا حوالي 150 ألف عامل، وحيث تميزت العلاقة الاقتصادية بين البلدين الجارتين بتكاملها وتوازنها وبأبعادها الاجتماعية والتاريخية وبتكاملها النسبي دون أن تكون لصالح طرف دون الآخر. ولم تتردد تونس في تلبية حاجيات ليبيا عند الأزمات أو دونها ومثلت ليبيا، قبل الثورة، أهم شركاء تونس اقتصاديا. فكانت أول شريك على الصعيد مغاربي والعربي والخامسة على المستوى الدولي (بعد فرنسا وايطاليا وألمانيا وإسبانيا)، وبلغت نسبة التبادل بين البلدين نحو ملياري دولار بالإضافة إلى نحو 1200 مؤسسة تونسية كانت تصدر منتوجات متنوعة، إلى درجة أن بعض الشركات التونسية قد خصصت جزءا هاما من إنتاجها، حسب طلب السوق الليبية، وبلغت قيمة الصادرات التونسية إلى ليبيا حوالي 1000 مليون دولار، وهو تقريبا نفس قيمة الواردات من ليبيا التي تمثل نحو 90 في المائة من المحروقات بالإضافة إلى بعض المواد الأولية البتروكيمياوية التي يقع استغلالها في الصناعات التحويلية، كما كان يتوافد على تونس حوالي مليون ونصف مواطن ليبي، وهو نفس عدد التونسيين الذين يتوافدون على ليبيا سنويا سواء للتجارة أو العمل([15]).

14

الفقرة الثانية ـ علاقات ما بعد الثورتين تراجع اقتصادي وسياسي :

" لقد كان من المفترض أن تتطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتتعز نحو التكامل في جميع الميادين بعد نجاح الثورتين على خلفية المقومات المشتركة الصلبة للشعبين وتبعا للوعود المغرية التي أطلقتها المعارضة الليبية للحكومات التونسية المتتالية ولحاجة كل قطر إلى الآخر، أقامت حكومة الترويكا في تونس، بقيادة حزب النهضة علاقة وثيقة مع المجلس الوطني الليبي السابق والحكومة التي تلته، وتعددت الزيارات بين البلدين على أعلى مستوى وتواصلت الوعود الليبية بأنواعها المختلفة دون أن يلتمسها المواطن التونسي أو تتجسد في الواقع، وفي سابقة فارقة تجرأت الحكومة التونسية، بتسليم رئيس الوزراء الليبي السابق البغدادي المحمودي لطرابلس رغم الانتقادات والضغوط الشديدة التي مارسها المجتمع المدني في تونس ومن خارجها وتزامن ذلك مع قرار الحكومة الليبية بتقديم 200 مليون دولار إلى تونس منها 100 مليون دولار في شكل هبة و100 مليون دولار في شكل قرض دون فوائض، الأمر الذي اعتبره البعض رشوة ليبية للحكومة التونسية مقابل تسليم البغدادي المحمودي، ويعتبر الكثير أن من الخبراء الاقتصاديين أن ما قدمته ليبيا إلى تونس لا يبدو ناجحا ولا يساهم في حل المشاكل التي يتخبط فيها الاقتصاد التونسي والناتجة جزئيا عن الأزمة في ليبيا التي أثرت سلبيا في الاقتصاد التونسي وأدت إلى تراجع نموه بنسبة 0.4 بالمائة بسبب تراجع الصادرات التونسية إلى ليبيا من ذلك أن تراجع المنتوجات التونسية التي كانت تمثل 60 في المائة من المنتوجات التجارية في كامل منطقة غرب ليبيا بنحو 25 في المائة بالإضافة إلى الانخفاض الحاد في التحويلات المالية بسبب عودة المهاجرين التونسيين إلى بلادهم وتراجع تدفق الليبيين على تونس، كما أدى ذلك الي غلق بعض المؤسسات الانتاجية التونسية وإحالة عدد كبير من العاملين على البطالة([16]).

3ـ العلاقات الاقتصادية ضحية الأوضاع الأمنية:

توفر السوق الليبية اليوم حسب بعض التقادير، فرصة لضخ العمالة التونسية بخمسة أضعاف عدد التونسيين الذين عادوا إلى ديارهم عندما عادوا الي ديارهم عندما بدأت الثورة الليبية، ويؤكد وزير العمل والتأهيل الليبي، إلى أن بلاده تحتاج نحو 3آلاف من اليد العاملة التونسية كما توجد وعود بتكوين نحو 5آلاف من الشباب الليبي في مراكز التكوين المهني بتونس إلى جانب ذلك توجد رغبة كبيرة من قبل رجال

الأعمال في العمل والاستثمار في عديد القطاعات ومنها القطاع الفلاحي، غير أن الكثر من العوامل مثلت حاجزا أمام تلك الرغبات والمشاريع التي تسعى إلى تطوير النشاط الاقتصادي بين البلدين، وإذ يعيش كلا البلدين وضعا امنيا مترديا وان بتفاوت، ففي ليبيا مازال السلاح، بجميع أنواعه وأصنافه، منتشرا بأدي قوات غير نظامية مع ضعف قدرات الأجهزة الأمنية والعسكرية. أما في تونس فرغم قدرات الأجهزة الأمنية والعسكرية وحسن تنظيمها غير أن كثرة الاحتجاجات الاجتماعية وتمددها جغرافيا بالإضافة إلى التهديدات السلفية المتواترة، وهناك ذلك أن ليبيا كانت الشريك الأول على الصعيد المغاربي والعربي حيث ارتفعت آخر سنة 2009 القيمة الجُملية للمبادلات إلى 1.25 مليار دولار وهو ما يقارب 2 مليار دينار تونسي وقد امتصت ليبيا 6.9 ٪ من جملة الصادرات التونسية وهو ما يجعلها تحتل المرتبة الثانية كشريك تجاري لتونس بعد الاتحاد الأوروبي. وحسب ما جاء في دراسة قام بها البنك الأفريقي، فإن حجم المبادلات التجارية بين البلدين خلال العشرية الأخيرة يعتبر الأهم على مستوى أفريقيا الشمالية إذ سجلت هذه المبادلات رقما قياسيا خلال الفترة 2000 - 2010 بنسبة معدل (نمو سنوي للمبادلات بلغ 9 ٪ علما وأن معدل نسبة النمو السنوي العالمي تساوي 6 ٪).

وعلى الرغم من الوضع الأمني المتردي والخطير إبان الثورة الليبية فإن الحكومة التونسية بقيادة حركة النهضة سعت إلى إقامة علاقة وثيقة مع المجلس الوطني الليبي السابق والحكومة التي تلته، حيث تعددت الزيارات بين مسؤولي البلدين على أعلى مستوى، كما أعلنت الحكومة الليبية أنها ستقدم 200 مليون دولار إلى تونس منها 100 مليون دولار في شكل هبة و100 مليون دولار في شكل قرض دون فوائض، غير ان تزامن ذلك مع تسليم الحكومة التونسية رئيس الوزراء الليبي السابق البغدادي المحمودي لطرابلس، رغم الانتقادات والضغوط الشديدة التي مارسها المجتمع المدني في تونس ومن خارجها، دفع البعض إلى اعتبار ما قدمته ليبيا إلى تونس هو بمثابة الرشوة، ويعتبر الكثير من الخبراء الاقتصاديين أن ما قدمته ليبيا إلى تونس، آنذاك، لا يبدو ناجعا ولا يساهم في حلّ المشاكل التي يتخبّط فيها الاقتصاد التونسي والناتجة جزئيا عن الأزمة في ليبيا التي أثرت سلبيا على الاقتصاد التونسي وأدت إلى تداعيات اقتصادية واجتماعية خطيرة على تونس، وإذ يعتبر الوضع في ليبيا المصدر الأساسي للتهديد أمن واستقرار تونس واعتبارا إلى ارتباط هذا التحدي المصيري بعوامل ومؤثرات خارجية تتعلق بالمحيط الجغرافي المباشر

للتونس وتحديدا في الحدود الجنوبية الشرقية، فباتت الدبلوماسية التونسية مدعوة للاضطلاع بدور حيوي متعدد الأبعاد يشمل الدبلوماسية الوقائية والعمل والاستشراف لمصادر التهديد الخارجية إلى جانب التحديات الداخلية ذات المنشاء الخارجي من خلال التعاون متعدد الأطراف على كافة الأصعدة الثنائية والدولية والاقليمية"، كما تطرق السيد الأزهر العكرمي الوزير السابق خلال هذه الندوة في معرض حديثه عن الوضع الأمني بالمنطقة إلى المقاومة الأمنية المتعلقة بدول المغرب العربي إذ أن الشأن الأمني لم يعد مجلا تحده الرقعة الجغرافية بقدر ما هو إقليمي لأن أمن تونس تحكمه طبيعة الأوضاع من سواحل الأطلسي إلى الخليج ومن الصحراء الليبية إلى السواحل الأوروبية في مقاربة قوامه الشراكة والتنسيق بين الدول عبر قنوات جدل ديبلوماسي لحل النزاعات ودعم الاستقرار، إذ يرى السيد "عبد النور عنتر" ان التهديدات بمنطقة المغرب العربي ليس مهلكة أو تتبع دولة بل أنها تأسس في سياق أمنى هجين في حين أن الجزائر تتعامل مع التهديدات من منظور تنظيمي دولتي أي أن المشكل في ما يتعلق بالشأن الليبي هو غياب الدولة مما يجعل من الصعب بعث قنوات حوار أو بحث تعاون أمني مع الشركاء الليبيين في حين أنه كان من السهل التعامل مع السلطات التونسية وكان حسب تعبيره الأرقى بين الدول المنطقة في مجال تبادل المعلومات الاستخبارية، وكما أشار" السيد بن عنتر" إلى التحول في مهمة الجزائر في تأمين حدودها إلى السهر على تأمين حدود الدول الجوار كمالي وليبيا مما يستوجب رفع حالة التأهب وإعادة هيكلة القوات المسلحة ورفع الإنفاق العسكري في ظل التحول من إرهاب محلى إلى آخر دخيل في حين كان الإرهاب الذي عانت منه الجزائر إرهاب محلي أي أن الوضع الحالي هو تداخل بين ما هو محلي وما هو خارجي دخيل، حيث اعتبر البعض أن الجزائر اليوم هي" البوابة الوحيدة الآمنة "لتونس ذلك أن السنوات الأخيرة غيرت كثيرا في المعادلات وأيضا في خرائط الجغرافيا([17]).

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة المتواضعة، اتضح لنا لأبد من الوقوف على الأهمية الجيوستراتيجية المتجددة للدولة التونسية في ظل التوازنات الإقليمية والدولية، وهو ما يتجلى في الحضور الملحوظ للقوى الخارجية من خلال الأدوار المأثرة في السياسة التونسية، خاصة على إثر أحداث 2011، فقد سعت هذه القوى إلى تدعيم

مكانتها الاقتصادية ونفوذها السياسي في تونس، ويعود ذلك إلى الوعي الاستراتيجي المتقدم بأهمية الوزن الجيوستراتيجي لموقع الدولة التونسية في المنطقة المتوسطية التي تكاد تكون أهم إقليم بحري في العالم على مر التاريخ والذي يتسم بطابع اقتصادي وعسكري استراتيجي، كما تتمتع بعمق جيوسياسي إفريقي، وتقع في مفترق الطرق بين أهم قارات العالم وتشكل ممرا رئيسي بين دول رؤوس الأموال ودول الموارد الطاقية الضخمة(ليبيا والجزائر)، علاوة على ذلك انتسب تونس إلى منطقة المغرب العربي التي تتركز فيها نسبة كبيرة من الاحتياطي العالمي للموارد الطاقية، فكل هذه المزايا الجغرافية ساهمت في دعم المكانة الجيوستراتيجية لتونس، بالنسبة لعلاقاتها مع القوى الإقليمية والدولية. فكان هذا العنصر الجغرافي العمال المحرك لأدوار القوى الخارجية في السياسة التونسية في سعيها لتكريس نفوذها مع باقي دول المنطقة وتحقيق رهاناتها الاستراتيجية من خلال العديد من الأدوار السياسية والاقتصادية والأمنية، والتي ساهمت في التأثير على مجريات السياسة الوطنية التونسية، لذلك يجب على الدولة التونسية إعادة صياغة مناهج سياستها الخارجية بشكل يتلاءم ووزنها الجيوستراتيجي العالمي، محاولة تحصيل أكثر قدر من المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية والاستفادة من هذه القوى الإقليمية والدولية، في تدعيم مصالحها الوطنية في علاقتها بدول الجوار العربية. واستثمار وزنها الإقليمي في مبادلاتها التجارية مع دول شمال المتوسط واستغلال احتدام التنافس بينها وبين القوى العظمى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية والدب الروسي الذي أشارت إليه كل الدراسات السياسية الجديدة على الدور المتنامي في هذا العنصر في الإقليم المتوسطي لذلك فقد آن الأوان لتكثيف البحوث الأكاديمية ذات الطابع الاستراتيجي ورسم سياسات دبلوماسية تدعم السلوك السياسي للعلاقات الخارجية التونسية التي من شأنها أن تفعل وزنها الجيوسياسي لفائدة سياستها الوطنية التنموية والخروج من المأزق الاقتصادي والنأي بتونس عن كل الأخطار الأمنية المحيطة بها.

الهوامـــــــش:

[1]-جيمس دورتي: "النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية"، ترجمة وليد عبد الحي، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، بيروت، 1982.

[2]-لطفي البعيري، خليفة الشيباني، رشيد الكراي: "العلاقات التونسية الليبية 1974-1985 مقاربة تحليلية دراسة الخطاب الإعلامي لجريدة "العمل" خلال فترات الأزمة، رسالة ختم الدروس الجامعية: الجامعة التونسية معهد الصحافة وعلوم الأخبار، إشراف: عليا سكيك.

[3]- محمد رياض: "الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا"، 2012، ص 59-60-61.

[4]- ياسر ابو حسن: "صراع القوى العظمى حول الموارد في افريقيا- انموذج الصراع الامريكي الصيني على السودان"، توطئة ص 142- 161.

[5]- السيد خالد التزاني: "الانتشار العسكري الأمريكي في افريقيا: الدوافع والرهانات"، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب، 2014، ص 29.

[6] - عبد الغني دندان: " ما وراء الأمن، الأجندة الأمنية لشمال افريقيا في منظور الاستراتيجية الغربية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 41-42، 2014، ص 13.

[7]- هنون نصر الدين: "التنافس الأمريكي الفرنسي في المنطقة المغاربية (مقاربة أمنية)"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر 2015.

[8]-.صبري فارس الهيتي: "الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتكية استشرافية عن الموطن العربي"، مصر، 2000، ص 25-26.

[9]- الصافي سعيد: "الجزائر تصنع ربيعها: من الإحتواء إلى الهجوم المعاكس"، مجلة عربيا، في 20 ماي 2012.

[10] - يوسف زعتير:"السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الدول العربية 2016/2011"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجلفة، 2017، ص66.

[11]- صلاح الدين الجورشي:"سجال العلاقات التونسية الجزائرية"، العربي الجديد، 5 جوان 2015، https://www.alaraby.co.uk/politics/2015/6/5/

[12] – عبد اللطيف الحناشي: "الصراع في ليبيا: أبعاده وتداعياته على تونس"، تورس، 12-07-2015،
https://www.turess.com/hakaek/78004

[13]- مقالات في تاريخ الدبلوماسية التونسية الليبية: المجلة الإلكترونية نون بوست، 20 ماي 2015، http://www.nonpost.org /content/6734.

[14]- عبد اللطيف الحناشي: تونس "العلاقات التونسية- الليبية بعد الثورتين، 27 مارس 2013، ص 1-4 ، جامعة منوبة، http://www.alarabiya.net/ar/arabic-studies/2013/03/27.

[15]- عبدالمجيد العبدلي: تأثير العلاقات الدولية على العالم المعاصر، تونس، جامعة المنار بتونس، ط2، 2016م.

[16]- مصطفى سلامة: ازدواجية المعاملة في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية،1987، ص 173.

[17]- "مبادرة الاصلاح العربي –مؤتمر الابعاد الاقليمية للانتقال الديمقراطي في تونس "،مركز دراسة الإسلام والديموقراطية بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأوروبي بتونس، ندوة 2 و4 نوفمبر 2012.